

Distr.: General
9 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150114 140114 13-60301X (A)



البيان

تعليم الأطفال مع حمايتهم من الاستغلال في المواد الإباحية والتأثيرات الضارة

التعليم منصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية، بل ويؤكد على الفتيات في الهدف ٣، مع أن مهمة تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢) لم تستكمل حتى الآن. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، وطبقاً للمصدر الحاسوبي www.mdgmonitor.org/factsheets_00.cfm?c=NGA&cd=566، بلغ معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي ٦٥ في المائة فقط. ومن المؤكد أن التعليم سيحتاج لأن يحتل مكاناً بارزاً في الصياغة القادمة لأهداف التنمية المستدامة.

ففي آب/أغسطس ٢٠١٣، أحال الأمين العام إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم (A/68/294)، والذي يتضمن تحليلاً متعمقاً عن أهمية التعليم، مع التركيز على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويشير التقرير إلى العلاقة بين التنمية في بلد ما والإنفاق العام على التعليم. والواقع أن الإنفاق على التعليم يعد استثماراً طويل الأجل يحقق فوائد كثيرة من حيث التقدم الاجتماعي. ويقول التقرير أن التعليم بحاجة إلى أن يكون "تعليماً جيداً"، وأن يُفهم على أنه تعليم حقيقي، وليس مجرد مواظبة على المدرسة. ويتعين أن يستلهم التعليم رؤية إنسانية بدلاً من أن يكون مجرد المنفعة. فمثل هذا التعليم يمثل أداة أساسية لتمكين الشخصية، والقضاء على الفقر، والوقاية من النزاع، وبناء السلام، وتحقيق المواطنة. فهو يفتح الباب أمام حقوق الإنسان الأخرى، نظراً لأن الشخص الذي لم يتمتع بالحق في التعليم لن يتمكن من ممارسة أي حق آخر.

وهذا هو التصور الذي نصبو إليه جميعاً. ودعونا نتصور أن كل بلد يستطيع أن يعتمد على معلمين وعلى مؤسسات مجهزة لتقديم مثل هذا التعليم، ولديها حكومة ملتزمة بتمويله. غير أن النتائج الإيجابية المتوقعة يهددها النشر العدواني للمواد الإباحية والعنف على شبكة الإنترنت. ففي حين أن التعليم يبني ضبط النفس، واحترام الآخرين، والاستخدام المسؤول للنشاط الجنسي، إلا أن التوافر الواسع النطاق للمواد الجنسية على الإنترنت يشجع على النشاط الجنسي الضار. وفي حين يشجع التعليم على صنع السلام، والتسامح، والتعايش السلمي، إلا أن الإنترنت وأفلام الفيديو تشجع على السلوك العنيف وتنشر تقنيات الإرهاب.

وإذا كنا لا نريد أن ينمو الشباب ليكونوا من مرتكبي التحرش الجنسي والعنف المتزلي، أو ممارسين للجنس غير الشرعي، أو من متعاطي المخدرات أو الكحوليات، أو أفراداً

ميالين إلى العنف، أو إرهابيين محتملين، فدعونا نتصدى لمسألة التأثيرات الضارة التي أتاحت لهم على شبكة الإنترنت، وفي هواتفهم المحمولة، وفي وسائل الإعلام.

إننا نسمع أن الآباء والمعلمين الآخرين يمكنهم استخدام وسائل ترشيح إلكترونية في منازلهم ومدارسهم والأجهزة الصغيرة التي يمسك بها الأطفال كتدبير وقائي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يحتاج الأمر إلى تركيب وسائل ترشيح إلكترونية لإبطال مفعول المواد الضارة؟ وأليس من المنطق إزالة مثل هذه المواد من شبكة الإنترنت؟

ينبغي أن تكون الحكومة مسؤولة عن توفير التعليم لجميع مواطنيها الشباب في سن الدراسة؛ وينبغي أن تكون مسؤولة أيضاً عن تنظيم الممارسات على شبكة الإنترنت، وفي وسائل الإعلام التي تعتدي على القيم التي يقوم عليها التعليم.

فمن حق القُصّر حمايتهم من المواد الإباحية عن طريق تشريع مناسب. واتفاقية حقوق الطفل التي صدق عليها ١٩٣ بلداً تطالب بذلك. وسيفعل المجتمع المدني خيراً لو أنه طالب بهذا الحق.